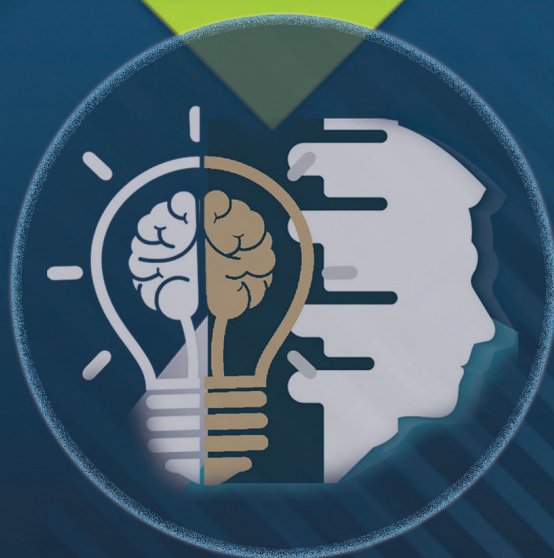


مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل



السنة التاسعة، العدد 31
المجلد الثالث، سبتمبر 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481



<https://uohjh.com/>



j.humanities@uoh.edu.sa

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربعة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر. وقد نُحِتَت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أُطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، ووفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقاً للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

- 1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
- 2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
- 3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعته باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المحلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستملاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يزود الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستملاً لبحثه.
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحق لها إدراجه في قواعد البيانات المحلية والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجاز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثاً: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعاً: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلباً للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:
 - أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقياً أو إلكترونياً)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.
 - ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلماً من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلماً من الرسائل العلمية للماستير أو الدكتوراة.
 - ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
 - د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.
- هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7
2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونياً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداها بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولاً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000 ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أولاً وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغياً.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمن إحدى الحالات التالية:
 - أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
 - ب. قبول البحث للنشر؛ بعد التعديل.
 - ج. تعديل البحث، ثم إعادة تحكيمه.
 - د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولاً منه عن النشر، ما لم يقدم عذراً تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. هيئة تحرير المجلة الحق في تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنياً.

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. نوف بنت سالم الشمري

أستاذ البلاغة والنقد، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عمر عبد الله العنانزة

أستاذ الإدارة الفندقية، جامعة اليرموك
المملكة الأردنية الهاشمية

أ. د. عبد العزيز بن سليمان الغسلان

أستاذ السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

أ. د. سيندر دوفتشين

أستاذ تعليم اللغة، جامعة كيرتن، أستراليا

أ. د. عبد الله محمد أبو تينة

أستاذ القيادة التربوية، جامعة قطر، دولة قطر

د. عمر عبد الله الصمعاني

استاذ تنمية المواهب والابتكار المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

د. ثامر بن عيسى العميم

أستاذ اللغويات التطبيقية المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

أ. ممدوح نويجع الرشيد

سكرتير هيئة التحرير

د. محمد بن حسين أوانق أحمد

محاضر أول (Senior Lecturer) في دراسات اللغة العربية
جامعة ملاليا، ماليزيا

مدير إدارة التحرير

د. علي بن عيسى الشمري

أستاذ المناهج وتعليم اللغة العربية المشارك، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour

University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقييم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim

Lakehead University - CANADA

Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve

University of Paris 1 Panthéon Sorbonne

Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة - فلسفة التربية

تمثيلات الحقوق في الخطاب السعودي الموجه إلى المنظمات الدولية «مقاربة تداولية ثقافية» Representations of Rights in Saudi Discourse Addressed to International Organizations: A Cultural – Pragmatic Approach

د. سارة بنت عبد العزيز بن محمد الفيصل

أستاذ الأدب والنقد المساعد، قسم الأدب والنقد، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية.

<https://orcid.org/0009-0000-5809-516X>

Dr. Sarah Abdulaziz Alfaisal

Assistant Professor of Literature and Criticism, Department of Literature and Criticism, College of Arabic Language, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

(تاريخ الاستلام: 2026/04/01، تاريخ القبول: 2026/04/22، تاريخ النشر: 2026/11/25)

المستخلص

هدف هذه الدراسة إلى تحليل تمثيلات الحقوق في الخطاب السعودي الموجه إلى المنظمات الدولية، في ضوء مقاربة تداولية ثقافية تستكشف آليات اشتغال الخطاب وإستراتيجياته الإقناعية. وتنطلق من فرضية مفادها أن هذا الخطاب يسعى إلى تحقيق مواءمة بين خصوصية الثقافة السعودية ومبادئ حقوق الإنسان الدولية، واعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا يستند إلى أدوات تداولية، أبرزها أفعال الكلام، والافتراض المسبق، والاستلزام الحوارية، والمعجم الحقوقي، وتمثيل الذات والآخر، بما يمكن من الكشف عن الدلالات الظاهرة والمضمرة ورصد أثرها التأثيري، وتبرز أهمية هذه المقاربة في تحليل كيفية بناء خطاب متوازن يجمع بين الالتزام الدولي والحفاظ على الهوية الثقافية، وتوصلت الدراسة إلى أن الخطاب الحقوقي السعودي انتقل من الطابع الدفاعي إلى خطاب قانوني مؤسسي حازم، يوظف أفعالاً إنجازية تعكس دور المملكة كفاعل تنفيذي وشريك دولي. كما أظهرت النتائج توظيف إستراتيجيات تداولية تجعل المطالب الوطنية تبدو حقائق مسلمًا بها واستحقاقات قانونية مشروعة، بما يعزز وضوح الرسالة ويحد من تأويلها، وأكدت الدراسة فاعلية الخطاب في تحقيق مقاصده الإقناعية، وتقديم رؤية حقوقية متسقة ذات قوة حجاجية في السياق الدولي.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الحقوقي، التداولية الثقافية، أفعال الكلام، الاستلزام الحوارية، تمثيل الذات والآخر.

Abstract

This study investigates representations of rights in Saudi discourse addressed to international organizations through a cultural-pragmatic approach that examines discursive mechanisms and persuasive strategies. It is grounded in the assumption that Saudi rights discourse seeks to reconcile the specificity of Saudi cultural identity with the principles of international human rights. The study adopts an analytical methodology employing key pragmatic tools, including speech acts, presupposition, conversational implicature, legal lexicon, and the representation of self and other, enabling the analysis of both explicit and implicit meanings and their persuasive effects. The findings indicate a significant shift in Saudi rights discourse from a traditional exhortative and defensive tone to a firm institutional legal discourse that relies on performative speech acts, presenting Saudi Arabia as an active executor and a strategic international partner in the protection of rights. The study also demonstrates the effective use of pragmatic strategies—such as presupposition and implicature—to frame national claims as taken-for-granted facts and legitimate legal entitlements, thereby enhancing clarity and minimizing misinterpretation by international audiences. Overall, the study concludes that Saudi rights discourse successfully achieves its persuasive and communicative objectives, offering a coherent rights-based vision characterized by strong argumentative force within international forums, while maintaining a balanced integration of cultural identity and global legal norms...

Keywords: Social Empowerment, Quality of Life, Low-income families

للاستشهاد الفيصل، سارة بنت عبد العزيز بن محمد. (2026). تمثيلات الحقوق في الخطاب السعودي الموجه إلى المنظمات الدولية «مقاربة تداولية ثقافية». مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 03 (31)، ص 11 – 25.

Funding: “There is no funding for this research”.

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

الدراسات السابقة

المقدمة

وقد وقف البحث على دراسات سابقة، منها:

1. دراسة "تحليل الخطاب السياسي السعودي عند عادل الجبير"، للباحثة: ألفت عبد اللطيف البخاري. وهي دراسة لسانية تطبيقية متخصصة في تحليل الخطاب السياسي لوزير الخارجية السعودي السابق. تعتمد الدراسة على الأدوات التداولية كأفعال الكلام والاستلزام الحواري والافتراض المسبق؛ بمحد فحص نمط خطاب الجبير وأثره الإقناعي. تمثل الدراسة إضافة نوعية في مجال علم اللغة السياسي؛ حيث تقدم نموذجاً تحليلياً منظماً، وتكشف عن الخصائص اللغوية والإستراتيجيات الكلامية التي يستخدمها الدبلوماسي السعودي لصياغة المواقف ونقل الرسائل في المحافل الدولية، من خلال فحص دقيق للصيغ المباشرة وغير المباشرة في خطابه.

2. دراسة ت "حليل الخطاب الملكي في المملكة العربية السعودية: خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في «رؤية 2030» نموذجاً"، للباحث: د. زاهر بن حسين الفيفي. يدرس هذا البحث الخطاب الملكي السعودي بوصفه أهم الخطابات السياسية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة نموذج من تلك الخطابات، وهو خطاب: الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمام مجلس الشورى في افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة (رؤية 2030)؛ لأن هذا الخطاب يعد من الخطابات السياسية التي تعكس علاقة السلطة بالمجتمع المحلي والدولي، كما أن له انتشاراً واسعاً وتأثيراً بالغاً، وأحدث تفاعلاً وتجاوباً منقطع النظير، وقد اعتمدت الدراسة في تحليل هذا الخطاب على النظرية التداولية؛ فتناولت الخطاب في المطلب الأول من خلال نظرية أفعال الكلام التي تقوم على ثلاثة مستويات، هي فعل الكلام، وقوة فعل الكلام، (الفعل الإنجازي)، ولازم أفعال الكلام، (الفعل التأثيري)، وهي جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد، لا تفصل عن بعضها، وفي المطلب الثاني تناولت الدراسة مكونات هذا الخطاب المتمثلة في: المتكلم والمتلقي والخطاب. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أن الخطاب الملكي في المملكة العربية السعودية نوع من الخطابات السياسية، وهو من الخطابات الأكثر تأثيراً وإقناعاً وانتشاراً، والمقصود منه توضيحي وتوجيهي وإقناعي وتأثيري، كما كانت مستويات أفعال الكلام الثلاثة التي وضعها أوستين بارزة في هذا الخطاب تم كشف عن مكونات خطاب الملك سلمان بن عبد العزيز في رؤية 2030 بعناصره الثلاثة (المتكلم والمتلقي والخطاب)؛ فتحققت بذلك الشروط الأساسية التي تجعل الخطاب مؤثراً، والمتلقي متأثراً، والمتكلم بارعاً.

3. دراسة "ملامح التداولية في الخطاب السياسي السعودي": دراسة لسانية تطبيقية، للباحث: بدر بن علي بن عبد الله العبد القادر. كشفت الدراسة عن ملامح التداولية في الخطاب السياسي السعودي، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي. وجاءت الدراسة في مبحثين، الأول فيه بيان لمفهوم التداولية، ومفهوم النص التداولي، ومفهوم الخطاب التداولي، ومفهوم السياق التداولي،

لطالما ارتكز الخطاب الحقوقي السعودي على المنابر الدولية على قيم ثابتة ومشتركة؛ إذ لم تكن هذه المنابر مجرد مواضع لإلقاء الخطابات اللغوية، بل فضاءً تداولياً لصياغة المواقف التي لا تحيد عن نصرة العدالة الإنسانية، وطرح القضايا التي تمس الحق والعدل وتمتية الشعوب؛ لإعادة صياغة الواقع وفقاً لمنظومة توازن بين تحقيق الالتزامات الدولية، والحفاظ على خصوصية الهوية الوطنية.

ومن هذا المنطلق؛ فقد اخترت الخطاب الحقوقي السعودي الموجه للمنظمات الدولية؛ كون الواقع المعاصر يعج بقضايا داخلية وخارجية يعوزها تحقق العدالة وفقاً لأجندة حقوقية تحقق التوازن الواعي بين الطموح الدولي، واستقرار الهوية القائمة على أعراق المجتمع وثقافته؛ إذ لم يُطرح «الحق» في الخطاب السعودي فكرة جامدة، بل في سياق تداولي يُصاغ بما يتلاءم مع الوضع الدولي، دون المساس بالحق الخاص للشعوب، وتتجلى هذه المقاربة في استثمار المرجعية الثقافية والشرعية للمملكة، وتحويلها إلى أطروحات حقوقية قائمة على تحقيق المواءمة بين الوضع السياسي والاجتماعي الآني. وبذلك؛ يُمنح الخطاب قبولاً دولياً بتقديمه للقيم الإسلامية والأعراف الوطنية بصيغ رسمية تمتاز بالشرعية الثقافية والقانونية على حد سواء؛ مما يجعل من المقاربة التداولية أداةً لمنهج «حق الاختلاف» ضمن إطار الوحدة الإنسانية، وتبليغ الرسالة الحقوقية السعودية للمجتمع الدولي بوضوح يتوخى الحوار الثقافي، لا المواجهة المحتدمة.

وتتميز الخطابات السياسية الحقوقية السعودية بالدينامية الدلالية؛ فتخرج المفردات عن بعدها اللغوي إلى أبعاد ودلالات يفرضها السياق والتداول؛ إذ تكشف الدراسة أن المصطلح الحقوقي يمكن توظيفه في عدة مجالات وتصورات اجتماعية وسياسية وثقافية، يقود لها السياق، وأحياناً الرسائل والأهداف السياسية.

مشكلة الدراسة

وينشئ عن هذا الطرح سؤال محوري حول مدى تأثير الخطاب بالسياق الثقافي الدولي، وكيفية ضبط المسرح التداولي لهذه الدراسة؛ لتتبع الحركة الاستعمالية للمفردة الحقوقية وهي تنتقل إلى أبعادها التداولية الجديدة، وهنا يبرز التحدي الأكبر: ما هي الأبعاد الدلالية التي تكتسبها المفردة في هذا الانتقال؟

منهج الدراسة وإجراءاتها

سيعرض هذا البحث تجليات تطبيقية لعمليات التحويل التداولي، وتحليلاً للوسائل اللغوية والأساليب البلاغية المحفزة لها، مع الكشف عن دوافعها ومقاصدها العميقة، ولتحقيق ذلك؛ تبني الدراسة مقاربة تجمع بين إجراءات الدرس التداولي وأدوات المقاربة الثقافية، مطبقة ذلك على مدونة مختارة من أبرز الخطابات التي ألقاها القادة والسياسيون السعوديون في أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الكبرى؛ حيث اعتمد في انتقاء هذه النماذج معيار الأهمية الدولية ومدى خدمتها للقضايا الجوهرية لموضوع البحث.

كما تتيح فك شفرات الأزمات الإقليمية والتحولت الدولية وفي صناعة قرارات تاريخية محورية بارزة.

إلا أن هذه الدراسة تختلف عما سبقها من دراسات فيما يلي:

1. حداثة الموضوع؛ فقد ركزت الدراسات السابقة على الخطاب السياسي العام أو الحجاج السياسي، بينما تنفرد هذه الدراسة بتحليل «المفهوم الحقوقي»، وكيفية تمثله قيمة حاضرة تشكل دلالاتها وفقاً للمنظومة القيمية السعودية إزاء المعايير الدولية.
2. الإطار المنهجي؛ حيث تمزج هذه الدراسة بين الموضوع التداولي، والمقاربة الثقافية؛ لتفسر كيفية تحقيق مواءمة بين المبادئ الدولية مع الخصوصية الوطنية دون إحداث فجوة معرفية.
3. الدينامية الدلالية للمفردة؛ إذ تتميز الدراسة بتتبع حركة المفردة وتحولاتها الدلالية على مستوى التداول الدولي؛ حيث تُكشف آليات توظيف المصطلح لخدمة أهداف سياسية واجتماعية متعددة وفقاً لمقتضى الحال.
4. تحليل القصدية في إعادة صياغة الواقع: تركز الدراسة على البعد الإستراتيجي للخطاب بوصفه فعلاً تنفيذياً يسعى لتقديم نموذج حقوقي بديل يوازن بين الالتزامات الكونية وشرعية الاختلاف الثقافي، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بهذا التركيز.
5. نوعية المدونة البحثية: تعتمد الدراسة على انتقاء خطابات مميزة لساسة سعوديين، مع التركيز على اللحظات التأثيرية التي أحدث فيها المصطلح الحقوقي تغييراً في الاستجابة الدولية تجاه المواقف السعودية.

الإطار النظري

وينتظم هذا البحث في تمهيد يحوي ثلاثة محاور: بنية الحق، والخطاب السعودي والآخر الدولي، وأبعاد المقاربة الثقافية. ومبحث تطبيقي يتناول خمسة محاور: أفعال الكلام، والافتراض المسبق، والاستلزام الحواري، والمعجم الحقوقي، وتمثيل الذات، والآخر.

التمهيد:

لقد طور الإنسان أشكال وأجناس الصيغ الكلامية والقولية تبعاً لغايات وأهداف معينة؛ فتعددت هذه الأشكال وانفرد كل منها بميزات ترتبط بمهدفها، وتختلف حسب طبيعة القضايا التي تطرحها والأدوات التي تتوسل بها. ويبرز الخطاب السياسي نموذجاً جلياً لهذا التطور؛ إذ يبنى على الحجاج بوصفه جنساً من أجناس التواصل يتميز بطبيعة المبادئ التي تحكمه، والبنات التي تحدد القضايا التداولية التي تعطيها هويته كقيمة تواصلية واجتماعية. (مدقن، 2011) ولما كان الخطاب السياسي جنساً من أجناس التواصل التي تتسم بخصائص بنوية؛ فإنه يكتسب خصوصية تتجلى في القضايا التداولية التي تصبغها تنفرد في المبادئ المنوطة به؛ مما يمنحه سلطة خطابية تنأت من القدرة

ومفهوم الخطاب السياسي/ السعودي، ونظرية الأفعال الكلامية. الثاني فيه بيان للأفعال الكلامية في الخطاب السياسي السعودي، مع بيان وظيفتها التداولية من خلال نماذجها التطبيقية، وذلك بالكشف عن قوانين الخطاب الإخبارية، والشمولية، والصدق، والإفادة، وغيرها. وخلصت النتائج إلى أن الخطاب السياسي السعودي تضمن الكثير من الأفعال الكلامية، التي تفصح عن غايات المتكلم، وأن الأفعال الكلامية تضافر بأنواعها لإبراز النتيجة الختامية التي يبتغيها المتكلم، وقيام الأفعال الكلامية بوظيفة استجلاء المعاني وتمكينها في ذهن المتلقي، وإسهام الأفعال الكلامية في ربط بنات النص وتراكيبه على المستوى السطحي والعميق لتلائم سياقاتها، وساعدت الأفعال الكلامية على تفاعل الألفاظ مع الأفكار والمعاني في سياقات التداولية، عبر تفاعل مكوناتها الدلالية. وأوصت الدراسة بضرورة دراسة الخطاب السياسي السعودي دراسة شاملة في ضوء النظريات التداولية، ومنها: نظرية الاستلزام الحواري.

4. دراسة دلالات الخطاب السياسي السعودي: دراسة سيميائية للخطاب الأمير سعود الفيصل، للباحث: عبد اللطيف بن مرزوق السلمي. تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على إشكالية العلاقة بين اللغة والسياسة عامة، ثم الصيغة التي يبنى بها الخطاب السياسي عند الأمير سعود الفيصل سيميائياً على نحو خاص. وكيف استطاع هذا الخطاب بناء نموذج سياسي قادر بمفاهيمه وبآلياته الحجاجية والبلاغية فك شفرات الأزمات الإقليمية والتحولت الدولية وفي صناعة قرارات تاريخية. تعكس هذه الإشكالية تصورها الخاص للخطاب السياسي في علاقاته باللسانيات النصية، ثم الإستراتيجيات والممارسات الخطابية وقوتها الدلالية في تحليل وتأويل الخطاب السياسي للأمير سعود الفيصل. كما اعتمدت الدراسة إطاراً تحليلياً على نهج فيركلف والدراسات السيميائية التي تولي أهمية خاصة للمعجم والتركييب واللغة، إلى جانب اهتمامها بتحليل الإشكال في العلاقات والإستراتيجيات داخل السلطة. وتكمن أصالة هذا النهج في مزجه بين المقاربة النصية والمقاربة النقدية للخطاب وتحليله.

تلقتي الدراسات السابقة مع دراستي هذه في عدة مرتكرات تداولية منهجية، وتتمثل أبرز نقاط الالتقاء فيما يلي:

1. الأدوات التداولية والإستراتيجيات الكلامية، كأفعال الكلام والاستلزام الحواري والافتراض المسبق، وتتبع الخصائص اللغوية والإستراتيجيات الكلامية التي يستخدمها الدبلوماسي السعودي لصياغة المواقف ونقل الرسائل في المحافل الدولية.
2. فاعلية الخطاب وتأثيره، من خلال رصد الشروط الأساسية التي تجعل الخطاب السياسي مؤثراً، والمتلقي متأثراً، والمتكلم بارعاً.
3. تفاعل الألفاظ مع السياق؛ حيث تتجلى قدرة الأفعال الكلامية على تفاعل الألفاظ مع الأفكار والمعاني في سياقات التداولية، عبر تفاعل مكوناتها الدلالية.
4. إبراز الآليات الحجاجية والبلاغية في الخطاب السياسي؛

وقد قسم «أرنولد ولغرز» الأهداف الوطنية إلى ثلاث فئات:

1. الأهداف التي تخص الدولة بصفة أساسية، والأهداف التي تتعدى الدولة لتحديث تأثيرات في دائرة أوسع نسبياً، والأولى تنطلق من القيم التي تؤمن الدولة، وما تعكسه هذه القيم على سلوكها فيما يتعلق بحقوقها وقوتها، وسيادتها وإقليمها. أما الثانية فهي تتبلور في إطار البيئة الدولية السائدة، كالدعوة لحفظ السلام، ونزع السلاح، ومنع الانتشار النووي، واحترام القانون الدولي.

2. الأهداف الوطنية المباشرة، والأهداف الوطنية غير المباشرة، الأولى توفر استفادة مباشرة وأساسية مثل الاستقلال السياسي والسيادة، أما الأهداف غير المباشرة؛ فيمكن أن تتضمن تحقيق مستوى من الرفاهية.

3. الأهداف التي تقوم على التوسع، وتحاول تغيير الوضع القائم بالتركيز على عامل القوة أداة لتحقيقه، والأهداف التي تسعى للمحافظة على كيان الدولة، وتحاول الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير، وتركز بدرجات متفاوتة من الأهمية على القوة كأداة لتحقيقه. والأهداف التي تقوم على إنكار الذات، وتتضمن أهدافاً مثالية، مثل العدالة، ونشر القيم الحضارية، ولا تعول على القوة أداة لتحقيقها. (الخزرجي، 2009)

وتحدد الأهداف الوطنية نتيجة التزام صنع القرار بالعمل على ضمان متطلبات الأمن الوطني الخاصة بدولهم، وهذه المتطلبات يمكن أن تبرزها وتحدها بعض الاعتبارات الجغرافية، أو الديموغرافية، أو الاقتصادية التي تنصرف إلى ظروف دولتهم الخاصة، والاستجابة إلى هذه المتطلبات يمكن أن تحدث عن طريق الدخول في علاقات معينة مع بعض الدول في البيئة الدولية. (الخزرجي) ويرى «هولستي» أن حجم الدولة وتعدادها السكاني وكيفية توزيع مواردها الطبيعية، ومناخها، وطبيعة تضاريسها، لها تأثيرات مهمة في درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وفي تحديد متطلبات أمنها الوطني، واحتياجاتها من الدول. (الخزرجي)

ثانياً: الخطاب السعودي والآخر الدولي: فضاءات التمثيل وإستراتيجيات التداول:

تعكس الخطابة صورة السياق الذي تلقى فيه، وتكتسب طابع الحياة السائدة، وتعكس صورة المجتمع عامة، والفرد خاصة؛ لذا وجدت تباین غاياتها وأهدافها. فلقد عرف الإنسان الخطابة منذ القدم، وقتما تولدت لديه الرغبة للتواصل مع الآخرين، فضلاً عن إدراكه للغة وتعلمها وإتقانها، زيادة في قدرتها على تبليغ حاجاته المتنوعة. فاتخذ منها وسيلة للتعبير عن مقاصده وإيصالها إلى الآخرين، واشتدت الحاجة إليها وقت الصراعات المختلفة (القومية، السياسية، الاجتماعية)؛ لإيجاد وسائل خاصة لتغيير مسار حياته. (غيطاس، 2015، ج. 8) وضمن هذا المنظور الوظيفي للخطابة؛ تبرز «التداولية» التي يرى جيلالي دلاش أنها «تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم، كما يُعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتل الخطابات والأحاديث». (الجيلالي، 1992، ص. 1)

على الحجاج والموامة بين مقتضيات المقام وأهداف المتكلم. وفي سياق الخطاب السعودي الموجه للمنظمات الدولية، تتحول هذه السلطة إلى أداة لتوجيه القبول الدولي للمفاهيم المضمنة؛ حيث تخرج المفردة عن دلالتها اللغوية لتتحول إلى فعل إنجازي قادر على التأثير في الاستجابة الدولية، وتوجيهها نحو فهم أعمق للمواقف السعودية.

أولاً: بنية الحق: من التأصيل المفاهيمي إلى التمثيل الثقافي:

الحق في اللغة: نقيض الباطل وجميعه حقوق. صاحب العين: حق واجب وجب مجب وجوباً وأوجبه واستوجبه أنا منه. وقال: حق الشيء يحق -وجب وحل يحل محلاً وأخله الله عليه- أوجه. (ابن سيده، 1996، ج. 3)

للحق معاني متعددة أشملها ما قال به فقهاء الشريعة وسائرهم في ذلك شرح القانون، وهو أن الحق هو المصلحة الثابتة للشخص على سبيل الاختصاص والاستثناء والمصلحة التي يقرها الشرع؛ فهذا التعريف نجد أنه يشمل لعناصر الحق؛ فالحق جوهره الاستثناء والاختصاص. وهما لا بد أن يردا على محل، ومحل الحق هو المصلحة؛ فالمصلحة هي محل الحق وغايته. كما أنها تعد النتيجة الطبيعية لهذا الاستثناء، كما أن اعتراف المشرع، وإقراره بهذا الاختصاص والاستثناء لإمكان تحقق هذا الاستثناء فعلاً، وبدونه تصبح هذه المصلحة غير مشروعة؛ وبالتالي لا تصلح أن تكون هدفاً يسعى المجتمع لحمايته؛ فالحق لا يكون له وجود فعلي إلا إذا كان مشروعاً (أي معترفاً به من قبل المشرع). (المواري، 2011)

وتعرف الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها حقوق أصيلة لا يجوز المساس بها، وهي مكفولة لكل فرد دون تمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو الجنسية، أو الإثنية، أو اللغة، أو الدين، أو أي وضع آخر. وتشمل هذه الحقوق، في جوهرها، الحق في الحياة والحرية، والتحرر من العبودية والتعذيب، وحرية الرأي والتعبير، والحق في العمل والتعليم، إلى جانب حقوق أخرى تضمن الكرامة والعدالة للجميع. ومن حق كل شخص التمتع بهذه الحقوق على قدم المساواة، دون استثناء أو تمييز. كما أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يلزم الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة لصون هذه الحقوق، أو الامتناع عن أي ممارسات قد تنتهكها، بما يضمن حماية الحريات الأساسية للأفراد والجماعات. (الأمم المتحدة، د.ت)

وإذا كان الحق في بعده الثقافي - كما قرره فقهاء الشريعة وشرح القانون - هو المصلحة الثابتة على سبيل الاختصاص والاستثناء؛ فإن هذا «الاختصاص» يتجسد في أسمى صوره السياسية من خلال المصالح الوطنية للدولة. فالثقافة هي المكون الرئيس لهوية المصلحة وشرعيتها القانونية؛ مما يجعل حرس الدولة لمصالحها الوطنية مساراً في سبيل حماية نمط عيشها ومنظومة قيمها المستأثرة بها؛ ومن هنا يصبح التفاوض الدولي ضرورة لحماية هذا «الكيان الثقافي» وضمان عدم خضوعه لسياسات دولية قد لا تتواءم مع خصوصيته الوطنية؛ إذ لا يتحصّل الاستثناء إلا بالاعتراف الدولي، وهنا يأتي دور «الخطاب» أداة إستراتيجية تسعى لإقناع المنظمات الدولية بأحقية هذا الاستثناء الثقافي.

ثالثاً: أبعاد المقاربة الثقافية:

تتركز المقاربة الثقافية على اليتين رئيسيتين، هما الترميز والاستدلال؛ ذلك أنهما الإستراتيجيتان اللتان تنظمان عملية انتقال التمثيلات من حالة التصور الذهني إلى فضاء التداول الخطابي، وهما على التفصيل الآتي:

أ- المقاربة الترميزية:

من المعلوم أن الترميز اللساني يأتي على رأس أنساق الترميزات الأخرى؛ نظراً لقدرته على استيعاب وتأطير وتفسير ونقل باقي الأنساق

الترميزية. (عشير)

ولذلك كان الكلام أصلاً في كل تواصل بشري حتى إن ما سواه من وسائل الاتصال الأخرى تجري على قانونه وتُفهم على مقتضاه. (عبد الرحمن، 1998، ص. 213) فمعرفة كيف يُتواصل أهم من معرفة ما يُتوصل إليه؛ فكيف يكون مثير فيزيقي يستعمله فرد ويدركه الآخر قادراً على جعل بعض أفكار المتكلم مشابِهة لما عند المستمع؟ وهذا ما يعرف في نظرية الاتصال بالسنن (code)؛ إذ كل سنن تضبطه علاقات دلالية وقواعد تركيبية، تجعل منه سنناً خاصاً بلغة من اللغات يستعملها مجتمع من المجتمعات، كالعربية أو الفرنسية... الخ، كما يجري ذلك على اللغات الاصطناعية. إن المقاربة الترميزية تقوم على ضمان النموذج الترميزي لنجاح الاتصال، حيث تكون المعرفة المشتركة شرطاً للوصول إلى المعنى الصريح أو بداية للتفسير. (مدقن، 2011، ص. 13)

ب- المقاربة الاستدلالية (الاستنتاجية):

عملية الاستدلال شكل من أشكال تثبيت الاعتقادات، وهي معقدة لا يستطيع المنطق تفسيرها؛ فهو قادر مثلاً أن يستنتج الإنسان من خلالها دون حجة أو دليل، ويقيس في غياب المعارف ما دام المعيار ليس هو الصحة المنطقية، بل هو ما يصل إليه الفرد من نتائج سارة في إطار الضوابط التنظيمية والأخلاقية. وفي هذا السياق يرى «غريس» وهو من منظري النموذج الاستدلالي أن المعنى المتواضع عليه يتطور انطلاقاً من استدلال طبيعي؛ إذ هناك مستوى الخبر الذي يمكن أن يتعلق بشيء، وهناك مستوى ثان، مكون عن الخبر يمكن الوصول إليه عن طريق عمليات استدلالية بواسطة طرق منطقية تداولية تسمح باكتشاف المعاني الضمنية التداولية، وتقوم هذه المقاربة الاستدلالية على ثلاثة أفكار، هي:

1. المعنى المراد من القول هو في الغالب ضمني.
2. يُوصل إلى المعنى المراد عن طريق حساب استدلالية تثيره عوامل تداولية مبنية على مبدأ التعاون وقواعد الحوار التي وضعها «غريس»، وقواعد أخرى مرتبطة بالجانب المعرفي والسياقي.
3. المعلومات السياقية ضرورية من أجل حساب ما هو ضمني. (مدقن)

وبالرجوع إلى ما كتبه الفيلسوفان «أوستين، وسيرل» حول هذا المفهوم اللساني التداولي؛ فإن: «الفعل الكلامي» يعني: التصرف، أو العمل الاجتماعي أو المؤسساتي الذي يُجزئه الإنسان بالكلام. فمن منظور «نظرية الفعل الكلامي» لا تكون اللغة مجرد أداة للتواصل كما تتصورها المدارس الوظيفية، أو رمزاً للتعبير عن الفكر كما تتصورها التوليدية التحويلية، وإنما هي أداة لتغيير العالم، وصنع أحداثه، والتأثير فيه. (صحراوي، 2005، ص. 10-11)

ويعد «التمثل» صلةً بين بنية الذهن وفضاء الخطاب؛ فهو آلية صياغة الواقع في قوالب دلالية مرنة وفق قصدية المتكلم. وفي هذا السياق يؤصل «كنط» لهذه العملية بقوله: «وجود الشيء سيترابط عندها مع إدراكنا في تجربة ممكنة، وسيمكننا أن نصل تبعاً للدليل التمثيلات وانطلاقاً من إدراكنا المتحقق إلى الشيء في سلسلة الإدراكات الممكنة. فأينما امتد إدراكنا وما يلحق به؛ تمتد أيضاً معرفتنا بوجود الأشياء». (كنط، 1988، ص. 155) إذن؛ تتكون التمثيلات الدلالية -وهي قضايا ذهنية- في الذهن بفعل عملية آلية لا واعية؛ لحل الترميز اللساني للقول، ومن هنا فهي أشكال منطقية غير تامة، في حاجة إلى سياق حتى تكتمل وتُفهم. إننا لا نتنقل من التمثيل الدلالي إلى الفكرة المُعبر عنها بواسطة الزيادة في الترميز، ولكن عن طريق الاستدلالات. (عشير، 2006، ص. 52)

وتكمن صورة التمثيلات بـ «ارتباط تمثّل الكلام بقصد تمثّل الفكر»؛ إذ تتولد مضامين التمثيلات، وتتركب من العناصر الدلالية القابلة للتغيير مع السياق؛ فقد يتمثل المتكلم تمثلاته من المعاني المختارة والمُشخصّة لكل سلوك فكري، ويرتسم لأمثلته بدائل تنوب عنها وتحل مقامها. (السعيد، د.ت) وعلى هذا يعتمد الإقناع في الخطابة على الوسائل المنطقية -الدلالية والوسائل اللغوية، ويضاف إليها وسائل أخرى غير لغوية، كالرمز والإشارة وحركة الجسد. ويمثل الحجاج عمدة الوسائل المنطقية -الدلالية، ويلعب دوراً فاعلاً في الإقناع، ترفده العناصر التخيلية والأسلوبية التي تتدخل في إيصال المحتويات والدلالات، أي تحقيق التأثير؛ لأن هذه العناصر تتعلق بكيفية انتقاء عناصر العبارة، وتناغم الأصوات اللغوية، وإيقاع العبارة، ونبراتها، والاستعارة والاشتقاقات، وباقي الطاقات البلاغية والتعبيرية التي تؤدي وظائف تداولية تتفاوت في قدرتها على دعم البناء الحجاجي داخل النص الخطابي. (عشير)

وعلى ضوء هذه المعطيات الحجاجية، يقوم الخطاب السعودي على تمثّل حق المصالح الوطنية، وهو لا يتحرك بمعزل عن المرجعية القيمة لهذه المصالح؛ بل إنه يحولها إلى إستراتيجيات تداولية وإقناعية وأفعال قوة توجه ردة فعل الآخر الدولي. فالاستجابة لمعايير الأمن الوطني (بأبعاده الجغرافية والاقتصادية) تضيء على هذا الخطاب بنية تواصلية تهدف إلى ردم الفجوة بين الخصوصية الوطنية والاتجاهات الدولية؛ حيث يشكل هذا الخطاب داخل المنظمات الدولية مجاًلاً للتفاوض من خلال إكساب المطالب الوطنية شرعاً دولية عبر تحويل المعطيات الواقعية (كالموقع الإستراتيجي، والنقل الاقتصادي) إلى حجج خطابية تُلزم الآخر الدولي بالاعتراف بخصوصية الحق السعودي، ودوره في صياغة القرار العالمي.

المبحث التطبيقي

يقوم الخطاب السياسي الحقوقي على آلية الاتصال الحجاجي؛ بهدف إرساء دعائم المشروع الدولية، وتحقيق غايات سياسية محددة. وفي هذا السياق يعرف «ماكثير» الاتصال السياسي بأنه: «اتصال هادف يتعلق بالسياسة»، ويشرح «ماكثير» هذا التعريف الموجز بقوله إنه يشمل على:

- كل مستويات الاتصال التي يستخدمها الساسة أو المشتغلون بالسياسة بغية الوصول إلى غاية محددة، وأهداف مقصودة.
- الاتصال الموجه إلى هؤلاء الساسة من غير المشتغلين بالسياسة، كالناخبين، وكتاب الأعمدة الصحفية، وغيرهم.
- اتصال يتعلق مضمونه بأشخاص الساسة والمشتغلين بالسياسة وغيرهم ممن لا تنطبق عليهم هذه الصفة، ويتعلق أيضاً بنشاطاتهم التي تتضمنها التقارير الإخبارية، والافتتاحيات، وغيرها من وسائل الإعلام للسياسة والسياسيين. (البشر، 2008، ص. 17)

ولما كان الاتصال السياسي هادفاً، أي أنه يقوم على إستراتيجيات إقناعية منهجية؛ فإن الخطاب الحقوقي يتخذ وسيلة لإضفاء صبغة المشروع على المطالب السياسية في المحافل الدولية. وفي هذا الإطار، تتناول هذه الدراسة بالتحليل مجموعة من الخطابات السعودية الحقوقية الموجهة للمنظمات الدولية، وفق مقاربة ثقافية تداولية؛ للكشف عن كيفية توظيف المرجعية الثقافية والقيمية في بناء الحجة الحقوقية ونيل الاعتراف الدولي، وتسعى الدراسة إلى استجلاء هذه الأبعاد من خلال تتبع عدة إستراتيجيات حجاجية وتداولية، نوردتها على النحو الآتي:

1. أفعال الكلام:

تعمق «أوستين» في مفهوم الأفعال الكلامية؛ حيث أدخل مفهوم «القصدية» في فهم كلام المتكلم وفي تحليل العبارات اللغوية، وهو مبدأ أخذه من الفيلسوف «هوسرل» والظاهراتيين، واستثمره في تحليل العبارات اللغوية. وتتجلى مقولة «القصدية» بالخصوص في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم، والمقصد العام من الخطاب، في إطار مفاهيمي مستوف للأبعاد التداولية للظاهرة اللغوية. وبناء على ما كتبه الفيلسوفان أوستين وسيرل حول هذا المفهوم اللساني الجديد؛ فإن الفعل الكلامي يُراد به الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة، ومن أمثلته: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين، والإقالة، والتعزية، والتهنئة. (صحراوي، 2005، ص. 10)

يأتي تحليل كلمة المملكة العربية السعودية في الدورة (79) للجمعية العامة للأمم المتحدة (موقع وزارة الخارجية، 2024) بوصفها حدثاً لغوياً إنجازياً؛ إذ إن المتكلم هنا (سمو وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان) لا يكتفي بالوصف، أو «الإخبار، بل يمارس أفعالاً كلامية

تهدف إلى إعادة صياغة الموقف الدولي تجاه قضايا ملحة كالقضية الفلسطينية والأمن الإقليمي، وسأستعين بمقاربة «سيرل» لاستنطاق القصدية الكامنة خلف الملفوظات، وكيف تحولت العبارات من تراكيب لغوية إلى أدوات ضغط دبلوماسي، وقوة إنجازية تتوخى التأثير في المجتمع الدولي، وقد ورد في نص الخطاب:

السيد الرئيس

حرصت المملكة العربية السعودية منذ مشاركتها في تأسيس هذه المنظمة، على بذل كل جهد ممكن في سبيل ترجمة ميثاق الأمم المتحدة إلى واقع ملموس، عبر ترسيخ احترام القانون الدولي، وحفظ الأمن والسلم الدوليين، ودعم قنوات العمل الدولي متعدد الأطراف في جميع المجالات..

وفي هذا الإطار، شاركت المملكة بفاعلية في صياغة ميثاق المستقبل الذي اعتمدته قادة العالم هذا الأسبوع، حيث تعتبر المملكة الميثاق وقمة المستقبل فرصة لإعادة تأكيد المبادئ المشتركة، وتعزيز التعاون لمواجهة التحديات، وتحقيق الأمن والسلم، ودعم التنمية المستدامة للأجيال القادمة، وتحرص المملكة على تفعيل دور المؤسسات المالية الدولية لضمان استمرار التعافي الاقتصادي والحد من المخاطر.

السيد الرئيس

يشهد علمنا اليوم العديد من الأزمات التي تفاقمت بسبب الاكتفاء بإدارة تلك الأزمات دون إيجاد حلول عملية لمعالجتها، ويعود ذلك إلى تراخي الجهود الدولية الفاعلة، والانتقائية في تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وقد أسفر ذلك عن توسع دائرة العنف والصراعات، وتحديد مبادئ الشرعية الدولية، وذلك بحتم علينا الالتزام بالمبادئ والأسس التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة، والعمل المشترك والجاد للتركيز على الحلول السلمية طويلة الأمد التي تضمن حماية المدنيين، وتنهاي القتال والحروب، وتوفير الأمن والنماء إقليمياً ودولياً، وفي ظل التوترات القائمة بين الدول، تأخذ المملكة بنهج النأي عن الاستقطاب السياسي في المجتمع الدولي، وتسعى لتعزيز الحوار والتفاهم والتقارب بين الدول بما يعزز الأمن والسلام العالمي، وفي هذا الصدد؛ تجدد المملكة رفضها وإدانتها لجميع الجرائم الإسرائيلية الشنيعة المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وما الجرائم الأخيرة المرتكبة بحق المدنيين العزل في قطاع غزة إلا فصل من فصول معاناة هذا الشعب الشقيق، الذي استمرت معاناته على مدار عقود من الزمن، فأودت الممارسات الوحشية الإسرائيلية منذ العام الماضي بحياة عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، معظمهم من النساء والأطفال، جراء قصف وقتل وتدمير وتجويع منهج، وسط كارثة إنسانية كبرى، تتفاقم يوماً بعد يوم».

من خلال المقطع السابق، يمكننا استخلاص الأفعال الكلامية وتحليلها منهجياً كما يلي:

1- إن المناداة بعبارة «السيد الرئيس» فعل كلامي إنجازي مباشر يخدم القصدية في الخطاب؛ حيث يعترف المتحدث بالسلطة

استقرارها الخاص في توجيه غير مباشر. كما تتجلى القصدية هنا من خلال تمثيل حق المبادرة والالتزام الأخلاقي؛ فالتحدث هنا يقطع عهداً أمام العالم باستمرارية دور المملكة في قضية السلام، وصيانة السيادة الخاصة، وهو ما يمنح الخطاب ثقة دولية ناتجة عن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لحفظ السلام. وفي خطاب رئيس هيئة حقوق الإنسان السابق بالمملكة العربية السعودية، معالي الدكتور عواد بن صالح العواد، أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف. (الأمم المتحدة - مجلس حقوق الإنسان، 2022) سنطبق أداة الفعل الكلامي لاستظهار تمثلات الحق في الخطاب:

«السيدات والسادة، تدعو حكومة بلادي المجتمع الدولي للقيام بمسؤولياته تجاه ما تقوم به الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران من انتهاكات صارخة لحقوق الشعب اليمني الشقيق، وسعيها المتواصل لزراعة الأمن والاستقرار في اليمن، وتقويض أي حل سياسي من خلال رفضها لكافة المبادرات لوقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات؛ والتي كان آخرها المبادرة التي قدمتها بلادي لإنهاء الأزمة اليمنية بتاريخ 22 مارس 2021م، ومواصلتها إطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة تجاه المدنيين والأعيان المدنية والمنشآت الحيوية في المملكة العربية السعودية، وتحديد ممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر. حيث تؤكد بلادي موقفها للوصول إلى حل سياسي شامل في اليمن وفقاً للمرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن الدولي (2216)؛ والسعي لتحقيق الأمن والنماء في اليمن الشقيق، كما أنها مستمرة في تقديم المساعدات الإنسانية ودعم الاقتصاد اليمني، وتنفيذ العديد من مشاريع التنمية والإعمار للشعب اليمني الشقيق.»

في ضوء نظرية الأفعال الكلامية، يبرز لنا المقطع السابق كيف تحولت اللغة من مستوى قولي تقريري إلى أفعال كلامية ذات أبعاد سياسية تداولية؛ تستهدف تثبيت تمثلات الحق وانتزاع اعتراف دولي بها، وذلك على التفصيل الآتي:

• الأفعال التوجيهية: تبرز القوة الإنجازية في فعل الاستهلال «تدعو» الذي يحمل معنى اللتماس، وصولاً إلى الفعل «تؤكد» التقريري؛ مما يفتح مساراً تأويلياً يرسخ حق الاستحقاق الدولي؛ ليضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية إجرائية تفرضها الميثاق العالمية، وتتجلى القيمة التداولية في هذا التدرج في قدرته على تحويل الخطاب من مستوى عرض المطالب إلى استصدار للحق في حل سياسي شامل يستند إلى المرجعيات الثلاث المشار إليها في الخطاب.

• الأفعال التقريرية: فقد وُظفت في الخطاب أفعال تقر بإدانة الميليشيات لتبرير التدخل الدولي، مثل: (تدعو، تقوم، تؤكد، تقويض، رفض، إطلاق، تهديد، زعزعة)، وتمكن القوة التداولية في تمثيل الحق السلمي من خلال رفع تقرير بالتصرفات العدائية للميليشيات، في مقابل حماية الذات الوطنية بموجب الاتفاقيات الدولية الإلزامية؛ مما جعل التقرير هنا فعلاً حجاجياً يرسخ أحقية الموقف السعودي والتزامه بمنهجه الأخلاقي.

• الأفعال الالتزامية: تجلت في المبادرات الاستمرارية المتمثلة في:

التنظيمية لرئيس الجلسة، وذلك بهيئتي لتلقي الأفعال الكلامية؛ مما يضيف صبغة رسمية جادة، كما أن تكرار «السيد الرئيس» يعد فاصلاً تداولياً يعيد شحذ انتباه المتلقين، ويؤكد أن المملكة تخاطب المنظومة الدولية بصفتها شريكاً فاعلاً لا يحدد عن قواعد الحوار والمشاركة في صنع القرار، وهو حق عام لا يحتكر على ذوي السلطة فحسب.

2- الأفعال التقريرية: حيث استثمر المتحدث المروحة بين صيغتي الماضي المضارع بصيغ تقريرية مباشرة؛ بقصدية تداولية غير مباشرة تهدف إلى تحويل المواقف السياسية إلى حقائق راسخة غير قابلة للتفاوض، ومثال ذلك:

(حرصت، شاركت، تعتبر، تحرص، يشهد، تفاقت، يعود، أسفر، يحتم، تضمن، تنهي، توفر، تأخذ، تسعى، تجد)

• وتبرز دلالة الفعل الماضي لبناء أرضية صلبة من الشرعية التاريخية للمملكة، وفي المقابل تثبيت مسؤولية النتائج الكارثية التي حدثت في الماضي بسبب سياسات انتهجها المجتمع الدولي؛ مما يمنح الخطاب قوة أخلاقية للمطالبة بالتغيير التنفيذي، وفي ذلك تمثل لحق التعبير عن الرأي.

• أما الفعل المضارع فيجئ إلى دلالة التغيير والديمومة الإجرائية؛ حيث استدعاه المتحدث ليرسم صورة المملكة فاعلاً حيويًا مبادراً ومشاركاً حيويًا بهدف نقل التشخيص السياسي من حيز التوثيق إلى حيز المشاركة الآنية في مواجهة الأزمات وتنفيذ الإجراءات الملائمة لتمثيل حق تحقيق السلمية والتوقف عن التراخي في اتخاذ المواقف الفورية الطارئة.

3- الأفعال التوجيهية: حيث اتخذت مسار القوة الفاعلة في الخطاب؛ لتوجيه الموقف الدولي نحو خطوات محددة، ومن الآليات التي برزت في الخطاب لتحقيق هذه الإستراتيجية:

• استخدام ضمير الجمع (نا) في قوله: (علاناً، عليناً) بقصد تداولي يفتح على دلالة المشاركة والتعاون بين طرفي الخطاب؛ حيث ينتقل الضمير من مستوى الوظيفة النحوية إلى أداة توجيهية غير مباشرة لتحويل الموقف الدولي نحو ميثاق الأمم المتحدة مرجعاً ملزماً للجميع، وذلك تمثل لحق العدل والمساواة تجاه كافة الدول بلا استثناء.

4- الأفعال الإلزامية، ويبرز التوجيه الحازم عبر إيضاح الموقف الخاص للمملكة العربية السعودية بصيغة مباشرة؛ مما يشكل نموذجاً قيادياً ناجحاً لتمثيل حق الاستقرار، والسيادة، وتقرير المصير، ومثال ذلك: (تأخذ المملكة بنهج النأي عن الاستقطاب السياسي، وتسعى لتعزيز الحوار والتفاهم والتقارب بين الدول، تجدد المملكة رفضها وإدانتها لجميع الجرائم الإسرائيلية الشنيعة)، وتشكل هذه التصريحات موقف المملكة العلن تجاه الأزمات الدولية؛ وتبرز القصدية هنا من خلال تقديم النموذج القيادي المسؤول؛ مما يمنح الدول الأخرى مشروعية الاقتداء بهذا المسار لتمثيل حقها في صناعة

أولوياتنا الوطنية، لتكون بالفعل شريكاً فاعلاً في التنمية ومستفيداً منها على قدم المساواة مع الرجل في إطار خارطة طريق مُحكّمة تتمثل في «رؤية السعودية 2030»، تلك الإرادة عبر عنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء عندما قال: «أنا أَدْعِمُ المملكة العربية السعودية، ونصف المملكة من النساء، لذا أنا أَدْعِمُ النساء». لقد نجحت آلية الافتراض المسبق في هذا الخطاب في تحويل الخطاب السياسي لفعل تنفيذي؛ حيث يتمثل الحق هنا بوصفه أساساً لاستشراف المستقبل؛ مما منح خطاب المملكة أمام اللجنة الدولية قوة إقناعية وتداولية نابعة من الثقة والوضوح، وتفصيل ذلك كما يلي:

1. يتمثل الحق في الخطاب بوصفه منجزاً تراكمياً مسلماً به، ويظهر ذلك في عبارة «مواصلة ما تحقق من إصلاحات»؛ حيث تعمل آلية الافتراض المسبق هنا على تصوير الحق مرتكزاً رئيساً في أرض الواقع؛ إذ تجاوز مرحلة إثبات الأحقية إلى تحسين الأداء؛ مما يمنح الخطاب قوة حجاجية تفند أي تشكيك في جدية المتحدث.

2. يتجلى الحق بوصفه التزاماً تعاقدياً سيادياً، ويظهر ذلك جلياً في قولها: «الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات أصبحت طرفاً فيها»؛ حيث يبرز الحق هنا عقداً قانونياً نافذاً ينبع من إرادة الدولة ذات السيادة؛ وبناء على ذلك ينتقل مفهوم الحق إلى واجب وطني يصبغ الخطاب بصبغة اليقين والقطعية أمام اللجنة الدولية؛ مما يضيف قيمة تداولية تكمن في تخصيص الموقف التفاوضي للمملكة؛ إذ تعزز التزامها بنود تعاقدية سيادية تنتهجها ضمن مسؤولياتها الدولية بقوة واقتدار.

3. يتمثل الحق في الخطاب بوصفه محركاً تنموياً فاعلاً، ويظهر ذلك في وصف المرأة بأنها «شريك فاعل في التنمية»، وذلك انعكاس لرؤية المملكة 2030. وهنا تعمل آلية الافتراض المسبق على إدخال الحقوق في حيز السياسة التنفيذية؛ إذ لم يعد تمكين المرأة خياراً اجتماعياً مطروحاً للنقاش، بل ضرورة حتمية لنهضة الوطن؛ مما يمنح الحق حصانة تداولية تجعله مساراً وطنياً سلطوياً يستثمر في قدراته وكفاءاته الوطنية النهضوية.

4. يتجلى الحق في الخطاب بوصفه إرادة سياسية عليا تفترض التمتع بحق الحصانة، ويبرز ذلك من خلال الاستشهاد بمقولة سمو ولي العهد: «أنا أَدْعِمُ النساء»؛ حيث يتمثل الحق هنا قراراً سيادياً محمياً بأعلى سلطة تنفيذية في الدولة، وينتج عن ذلك منح الحقوق حصانة تداولية؛ فالدعم هنا ليس على سبيل الاحتمال، بل هو معطى يقيني راسخ يُبنى عليه مستقبل نصف المجتمع؛ وذلك يحيلنا إلى دلالة تداولية تتمثل في نفاذ الثقة والوضوح في الخطاب بوصفها إستراتيجية إقناعية فائقة التأثير.

كما تتجلى آلية «الافتراض المسبق» في خطاب للدكتور هادي العامي في الدورة (61) لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة -جنيف 2026م، أداة حجاجية فاعلة لتبني تمثيلات الحق عبر رسائل مُرَّرة بوصفها مسلمات قطعية غير قابلة للتفاوض أو التجزئة،

(تقديم المساعدات الإنسانية، ودعم الاقتصاد اليمني، وتنفيذ العديد من مشاريع التنمية والإعمار)، وهي أفعال إنجازية تمنح المتحدث الحق في تمثيل الذات الأخلاقية الملتزمة؛ مما يترتب عليه منطقياً التزام الآخر بالاتفاقيات الدولية الفورية، وتكمن القوة التداولية في الربط بين القيم الأخلاقية، والأحقية التشريعية.

• الأفعال الإعلانية: تتجلى القوة الإنجازية في إعلان المبادرة السعودية بتاريخ 22 مارس 2021م، بالإضافة إلى استحضار المرجعيات الثلاث، وقرار مجلس الأمن الدولي (2216)؛ مما يحيلنا إلى دلالة تتمثل في الحسم التداولي، الذي يبنى عليه تمثيل الحق الوطني متطابقاً مع الشرعية الدولية، وتحويل الإقناع إلى ضرورة قانونية ملزمة.

2. الافتراض المسبق:

في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم. تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي معتد بها في السياقات والبنى التركيبية العامة. ويرى التداوليون أن الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ ففي التعليميات اعترف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل؛ فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يُطلق منه ويبنى عليه. أما مظاهر سوء التفاهم المنضوية تحت اسم التواصل السيئ؛ فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس الافتراضات المسبقة الضروري لنجاح أي تواصل كلامي. (صحراوي، 2005، ص. 31-32)

وتكمن أهمية إستراتيجية الافتراض المسبق في منح الحقوق المشروعية المقتضاة وتثبيتها؛ فهو يحولها من حيز النصوص اللغوية إلى حقائق تداولية تُبنى عليها السياسات والقرارات؛ وبناءً على ذلك يكتسب الخطاب دلالة القطعية واليقين المسلّم به.

ويتجلى هذا الطرح في خطاب البيان الافتتاحي للمملكة العربية السعودية، الذي ألقته معالي الدكتورة هلا التويجري -رئيس هيئة حقوق الإنسان، ورئيس وفد المملكة- خلال أعمال الدورة التاسعة والثمانين للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) بمقر الأمم المتحدة في جنيف، فبعد مقدمة تضمنت شكر رئاسة اللجنة وتأمين جهودها، جاء المقطع الختامي للبيان ليكرّس تلك الافتراضات المسبقة، وهو كما يلي: (هيئة حقوق الإنسان، 2024):

«السيدات والسادة:

ختاماً، أؤكد مضي المملكة العربية السعودية قدماً في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسعيها نحو تعزيز الشراكة والتعاون مع المنظمات والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها لجنّتك الموقرة. كما أؤكد عزم حكومة بلادي على مواصلة ما تحقق من إصلاحات وتطورات في مجال حقوق المرأة وتمكينها وصولاً إلى بلوغ أفضل المستويات في هذا المجال، انطلاقاً من حرص واهتمام قيادتنا الرشيدة التي جعلت تمكين المرأة في أعلى سلّم

وقد ورد في نص الخطاب: (الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، لمنظمة التعاون الإسلامي، 2026)

«سيدي الرئيس، لا تزال الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. إن استهداف المدنيين، وتدمير الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية، وفرض القيود على دخول المساعدات الإنسانية من قبل سلطات الاحتلال يشكل انتهاكات للقانون الدولي والإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، كما أن بعض هذه الأفعال وفقاً لطبيعتها ونطاقها قد يرقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية؛ مما يستوجب المساءلة ويدعو إلى عدم الإفلات من العقاب، وترحب منظمة التعاون الإسلامي بجهود وقف إطلاق النار، لكنها تؤكد أن أي ترتيبات ميدانية لا تعفي القوة القائمة بالاحتلال عن مسؤولياتها القانونية، بما في ذلك واجب حماية السكان المدنيين، وضمان الوصول الكامل والأمين وغير المقيد للمساعدات الإنسانية. وإن أي تدابير إسرائيلية ترمي إلى التهجير القسري، أو إحداث تغيير ديموغرافي في الأراضي المحتلة تمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، وتقوض حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفق ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وإذ تحذر منظمة التعاون الإسلامي من خطورة القرارات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية الأخيرة التي تؤدي إلى تعزيز الاستيطان والضم وتغيير الوضع القانوني والديموغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة؛ مما يقوض حل الدولتين؛ فإنها تؤكد أن جميع تلك الإجراءات باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، ويجب وقفها على الفور».

يشكل الخطاب قوة إنجائية قصد المتكلم؛ وذلك من خلال إبراز حقائق ثابتة تلزم المتلقي بتأويل الخطاب على الصفة التي يريدها المتحدث، وهي إدانة الانتهاكات الإسرائيلية؛ وقد برزت مسارات التواصل الفعال وفقاً لما يلي:

• **دلالة استمرارية الحدث:** تتجلى القوة الحجاجية في جملة «لا تزال الانتهاكات الجسيمة...»؛ حيث تحيلنا «لا تزال» إلى أن وقوع العدوان حقيقة تاريخية ثابتة ومستمرة؛ مما ينفي الحاجة للبحث عن الإثبات أو النفي، وينقل الإدراك إلى البحث عن كيفية إيقاف الانتهاكات؛ مما يرسخ الحق في حماية السيادة عبر تثبيت الحقائق القانونية التي لا تقبل التأويل؛ فلا مسوغ لتبرير العدوان، ولا سبيل لتبرير انتهاكات بلغت جلية.

• **إيضاح مقتضى الحال:** تتجلى هذه الإستراتيجية في دقة المسميات السياسية؛ وذلك من خلال وصف سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فالخطاب هنا يثبت المركزية السيادية والشرعية الفلسطينية حقيقة مسلماً بها. أما الدلالة القصدية لهذا التعبير فهي إثبات الحقائق بلا تزييف للواقع؛ حيث يتجلى الفعل الإنجائزي في إلزام الطرف الآخر بمرجعية إدانة الانتهاكات الاحتلال السافرة، وعدم المروغة في توصيف الوضع الحقوقي للمنطقة.

• **الافتراض المنطقي:** يتمثل هذا المسار في بناء هيكل حجاجي يربط الأسباب بالنتائج؛ إذ يفترض الخطاب منطقياً أن (استهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية، وفرض القيود على المساعدات الإنسانية) يؤدي بالضرورة إلى نتيجة حتمية، وهي (جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية). هذا الافتراض لا يمس الوضع المحتدم في المنطقة فحسب، بل يمتد ليشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334؛ فالتحدث بضع المجتمع الدولي أمام معادلة منطقية: إنكار الجريمة أو عدم ردع المجرم هو إنكار للمرجعية القانونية ذاتها؛ مما يجعل عدم الإفلات من العقاب ضرورة منطقية وقانونية لحماية النظام الدولي.

• **الافتراض المعجمي:** تتضح القوة الحجاجية من خلال انتقاء ملفوظات تنتمي للمعجم الحقوقي، مثل: (انتهاكات، المساءلة، مسؤولياتها القانونية، التهجير القسري، تغيير ديموغرافي، تقوض، تقرير مصيره، باطلة ولاغية)؛ وتكمن القوة الإنجائية لهذه البنى المعجمية في كونها تحمل دلالة إجرائية؛ إذ إنها تفتقر مسبقاً وجود منومة قانونية دولية تردع هذه الأفعال الإجرامية؛ فوصف الخطاب لهذه التدابير بأنها باطلة ولاغية؛ يحقق فعلاً تأثيرياً يقتضي من الطرف الآخر الإدانة الصريحة والفورية؛ مما يحتم الاعتراف بالحق المسلوب من الأراضي الفلسطينية.

3- الاستلزام الحواري:

لاحظ بعض فلاسفة اللغة واللسانيين التداوليين، وخصوصاً الفيلسوف «غرياس» أن جمل اللغات الطبيعية في بعض المقامات تدل على معنى غير محتواها القضوي، هذه الظاهرة سماها «غرياس» بالاستلزام الحواري، ولوصف هذه الظاهرة يقترح «غرياس» نظريته المحادثية، التي تنص على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلمات حوارية. وينهض مبدأ التعاون على أربع مسلمات:

- مسلمة القدر، وتخص قدر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية.
- مسلمة الكيف، ونصها: «لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه».
- مسلمة الملاءمة، وهي عبارة عن قاعدة واحدة: «لتكن مشاركتك ملائمة».
- مسلمة الجهة، وهي تنص على الوضوح في الكلام: ابتعد عن اللبس، تحرّ الإيجاز، تحرّ الترتيب.

وتحصل ظاهرة الاستلزام الحواري إذا خُرق إحدى القواعد الأربع السابقة. (صحراوي، 2005، ص. 33-34)

بناءً على نظرية «غرياس» والأطر التداولية التي طرحتها، يمكن تتبع تمثيلات الحق في خطاب معالي الدكتور بندر العبيان الرئيس السابق لهيئة حقوق الإنسان في الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق

مفاده أن الحق في تقمص مرجع ثقافي وقيمي ما ليس قابلاً نمطيًا يلائم الجميع، بل ينطلق من احترام خصوصية التمثل؛ ويكمن الخرق الظاهري هنا لمسلمة الملازمة في إقحام متغير الثقافة والقيم في نقاش قانوني محض يستلزم حوارياً أن شرعية الحق تستمد قوتها من موافقتها مع قيم المجتمع، وليس بالانفصال عنها، أو تطويعها لنموذج أحادي معين.

2. يتجلى جوهر الحق بوصفه مسؤولية إجرائية تتمثل في الالتزام بمسلماتي الكيف والقدر؛ ويظهر ذلك في ذكر العيبان لوقائع مبرهنة كقولها: (أكملت المملكة تقديم جميع التقارير)، و(زيارة المقرر الخاص المعني المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع، وحقوق الإنسان)؛ حيث قدم المتحدث قدرًا وافيًا من المعلومات الحقيقية، مبتعدًا عن الوعود والاستعراض الإنشائي. ويكمن الاستلزام الحواري هنا في نقل الحق من الاستعراض السياسي إلى مستوى الموثوقية والالتزام المؤسسي؛ مما يستلزم حوارياً أن المملكة لا تكتفي بالاعتراف بالحقوق نظرياً، بل تمارسها منهجياً من خلال تقديم ملف إنجاز واضح، وخاضع للرقابة الدولية، وهو ما يمنح الخطاب قوة تفند أي ادعاء بالغموض أو التقصير.

3. يتجلى الحق في تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي عبر الالتزام بمسلمة الجهة؛ ويظهر ذلك في الترتيب المنطقي والوضوح التقريري الذي سلكه العيبان عند تعداد التعديلات التشريعية، في قوله: (تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان، وإنشاء الهيئة السعودية للمحامين ومجلس شؤون الأسرة، وصدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى مراجعة نظام الإجراءات الجزائية وإعداد مشروع نظام جزائي جديد لمكافحة إساءة استعمال السلطة في المملكة)؛ حيث تحرّج المتحدث الإيجاز والترتيب مبتعداً عن الغموض أو التعقيد اللفظي. ويكمن الاستلزام الحواري هنا في نقل الحق من مستوى الأفكار النظرية إلى مستوى المنظومة المؤسسية المنهجية المرتبطة بقمة الهرم القيادي؛ مما يستلزم حوارياً أن الحقوق في المملكة ليست مجرد إجراءات شكلية، بل هي بنية تحتية مدعومة من قبل القيادة، وهو ما يصبغ الخطاب بصبغة المنهجية والمؤسسية الناجحة.

4. يتمثل الحق من خلال تحقيق التنمية الشاملة من منطلق قيم المملكة، وتوظيف إمكانات البلاد وطاقاتها والاستثمار في هذه الموارد عبر خرق مقصود لمسلمة الجهة، وخصوصاً آلية الإيجاز؛ ويتجلى ذلك في الإطناب المتعمّد بسرد قائمة الحقوق (الصحة، التعليم، العمل، الأسرة، التمكين، المشاركة السياسية) وربطها برؤية المملكة 2030؛ حيث استبدل العيبان الاختصار بالتفصيل الإخباري. ويكمن الاستلزام الحواري هنا في نقل الحق من المفاهيم النظرية إلى مستوى المشروع التنموي الشامل؛ مما يستلزم حوارياً أن حقوق الإنسان في المملكة ليست رفاهية، بل هي ركائز جوهرية في بنية الرؤية التنموية الشاملة، وذلك يحيلنا إلى دلالة تداولية تضفي على الخطاب قوة ومنهجية إقناعية تُثبت أن الإصلاح الحقوقي مسارٌ شامل، يستوعب كافة أجهزة الدولة والمجتمع.

الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، من خلال آلية الاستلزام الحواري، وفي سياق خطابه: (هيئة حقوق الإنسان، 2018)

«سيدي الرئيس، السيدات والسادة، يقوم مجلسكم الموقر بدور أساسي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان حول العالم من خلال إجراءاته وآلياته المتنوعة، ونؤكد على أهمية مواصلة مناقشاته حول قضايا حقوق الإنسان، مع مراعاة تنوع القيم والثقافات بوصفها عاملاً مهماً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وانطلاقاً من هذا الدور فإن المملكة العربية السعودية تتعاون مع أجهزة وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان تعاوناً فاعلاً، وتواصل جهودها كعضو في مجلس حقوق الإنسان للمرة الرابعة، وقد أكملت المملكة تقديم جميع التقارير الخاصة باتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التي أصبحت طرفاً فيها، وتعمل المملكة على تنفيذ التوصيات التي التزمت بها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتواصل تعاونها مع الإجراءات الخاصة حيث زارت المملكة خلال الأشهر الماضية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع، وحقوق الإنسان. السيد الرئيس، السيدات والسادة، تواصل المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بحفظه الله جهودها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان انطلاقاً من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وقد شملت هذه الجهود تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان حيث تم تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان لتصبح مرتبطة بالملك مباشرة، وأنشئت الهيئة السعودية للمحامين ومجلس شؤون الأسرة، وصدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، كما يجري حالياً مراجعة نظام الإجراءات الجزائية وإعداد مشروع نظام جزائي جديد لمكافحة إساءة استعمال السلطة في المملكة. السيد الرئيس، السيدات والسادة، بدأت المملكة العربية السعودية العمل في تنفيذ رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة من منطلق قيم المملكة وثوابتها وتوظيف إمكانات البلاد وطاقاتها والاستفادة من موقعها وما تتميز به من ثروات وميزات لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه والمقيمين فيه. واشتملت الرؤية على وسائل وآليات لتحقيقها، من أبرزها: برنامج إعادة هيكلة الحكومة، وبرنامج الرؤى والتوجهات، وبرنامج مراجعة الأنظمة، وقياس الأداء، وأكدت الرؤية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لاحترام هذه الحقوق وحمايتها والوفاء بما كالحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في العمل، وحماية الأسرة، وتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتكوين الجمعيات ودعمها، والحق في المشاركة الثقافية والفكرية، وغيرها من الحقوق».

يتجلى الحق في المقطع السابق من خلال عدة إستراتيجيات تقوم على نظرية الاستلزام الحواري، وتفصيل ذلك كما يلي:

1. يتمثل الحق في تعدد المرجعية الثقافية والقيمية، وذلك عندما أشار العيبان إلى «مراعاة تنوع القيم والثقافات بوصفها عاملاً مهماً لتعزيز حقوق الإنسان»؛ إذ يمارس المتحدث استلزاماً حوارياً دقيقاً

1. **المحور الكمي**، وذلك من خلال أرقام الإنجازات التي أوردتها المتحدث في خطابه، مثل: (161 %، 57.000)، ودلالة الأرقام تكسر خطية السرد التقليدي؛ لتستلزم حوارياً كفاءة الأداء والموثوقية المطلقة، ويكمن الخرق لمسلمة الكم في إيراد أرقام لتمرير رسالة تتجاوز الإخبار إلى إثبات واقع متقدم يتمثل في حماية التصاميم ضمن بيئة داعمة للابتكار. فالاستلزام هنا لا يقف عند حدود الإحصاء، بل يمتد ليؤكد أن المملكة نجحت في تحويل الأفكار الإبداعية إلى واقع اقتصادي تنافسي؛ مما يعزز الثقة الدولية في التجربة السعودية؛ تجسيدا للتعاون الدولي، ودعماً لاستدامة الملكية الفكرية عالمياً.

2. **المحور الكيفي**، ويتجلى في طرح «معاهدة الرياض للتصاميم» منجزاً تشريعياً عالمياً؛ حيث يخرق المتحدث هنا مسلمة الكيف عبر تجاوز الوصف المحلي للنجاح إلى استلزام الريادة الحقوقية الدولية. هذا السياق التداولي يمر رسالة ضمنية مفادها أن المملكة العربية السعودية انتقلت من دور المستقبل للأنظمة الدولية إلى دور المشرع والمنفذ؛ مما يرسخ قوة المعرفة السعودية في سياق قيادة التوجهات القانونية العالمية، وتحويل الرياض إلى مركز لانطلاق إستراتيجية قانوني دولي يضمن استدامة حقوق المبدعين على المستوى العالمي.

3. **محور الملاءمة**: حيث يتجلى جوهر الحق بوصفه ممارسة تنموية لا تتوقف على النصوص القانونية؛ حيث يخرق المتحدث في خطابه مسلمة الملاءمة عبر تجاوز الإطار التوجيهي التقليدي إلى استلزام الحماية القانونية لاستدامة المنتج الإبداعي. هذا السياق التداولي يمر رسالة ضمنية مفادها أن المملكة أوجدت بيئة احترافية تضمن تحويل الابتكار من مجهود فردي إلى قيمة إبداعية مستدامة. وبذلك؛ تتحقق الملاءمة بين تأهيل المورد البشري (57,000 متدرب) وبين مستهدفات رؤية 2030 من خلال بناء اقتصاد معرفي متين، ومنافس عالمياً.

4. **محور الجهة**، ويتمثل في انتقاء بنى أسلوبية تُبرز قصدية المتحدث نحو تمكين الإبداع، ومن ذلك: (بيئة محفزة للابتكار، الاستغلال التجاري، دعم التنمية، تعزيز الوعي، العيادات الاستشارية المجانية، الأكاديمية الملكية الفكرية، حماية الإبداع، استدامة الملكية الفكرية)؛ حيث تعكس هذه البنى التركيبية تمثالات لحماية حقوق الملكية الفكرية وإبداع التصاميم، ويكمن الخرق لمسلمة الجهة في كون هذه العبارات تتخطى الدور التنظيمي التقليدي لخلق بيئة اقتصادية تستلزم للمبدع استثماراً يضمن استمرار إبداعه.

4- المعجم الحقوقي:

تُعد نظرية الملاءمة التي طورها دان سبيربر وديدري ويلسون، إطاراً تداولياً معرفياً يهدف إلى تفسير الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة. ويشكل المدخل المعجمي أحد الأعمدة الثلاثة التي يقوم عليها «المخطط المعرفي» لتأويل الملفوظات بناءً على السياق، إلى جانب المدخل المنطقي والمدخل الموسوعي. (صحراوي، 2005) وبناءً عليه؛ فإن المعجم الحقوقي يمثل تجسيدا إجرائياً للمدخل المعجمي؛ فهو المرجعية التي تجمع بين الدلالة الشرعية

ويُعد خطاب سعادة رئيس هيئة الملكية الفكرية أ.د. عبد العزيز السويلم خلال افتتاح المؤتمر الدبلوماسي المعني بإبرام معاهدة بشأن قانون التصاميم، الذي استضافته الرياض في نوفمبر 2024 بمشاركة 193 دولة عضواً في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، نموذجاً تطبيقياً لإستراتيجية الاستلزام الحوارية؛ فمن خلال توظيف لغة الأرقام الدقيقة يمرر رسائل ضمنية حول ترسيخ نموذج الريادة للمملكة في قيادة المشهد الابتكاري العالمي، وقد ورد في نصه: (هيئة الملكية الفكرية، 2024)

«انطلاقاً من برامج الرؤية، بدأت مرحلة جديدة في الملكية الفكرية؛ إذ تم تأسيس الهيئة السعودية للملكية الفكرية لتعزيز وتنظيم وإدارة وحماية الملكية الفكرية، في شتى مجالات الملكية الفكرية كالنصائيم، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، وغيرها. وتعمل الهيئة على توعية المبدعين والمبدعات، وتوفير بيئة محفزة للابتكار، وتعزيز الاستغلال التجاري للملكية الفكرية لدعم التنمية في مجالات الاقتصاد والتقنية والابتكارات.

ونحن اليوم سعداء بما حققته الهيئة خلال فترة وجيزة، حيث أسفرت الجهود منذ تأسيسها عام 2018 م، عن تضاعف عدد الإبداعات والتسجيلات في مختلف مجالات الملكية الفكرية، حيث شهد مجال التصاميم زيادة في

التسجيلات قدرها (161 %)، وتحرص الهيئة دائماً على تعزيز الوعي بمجالات الملكية الفكرية من خلال العيادات الاستشارية المجانية الهادفة إلى إرشاد المبدعين والمبدعات لحماية حقوقهم واستغلالها، وأنشأت أكاديمية الملكية الفكرية حيث درّبت نحو (57.000) (سبع وخمسين ألف) متدرب-على المستويين المحلي والدولي-ولتعزيز الاهتمام بالملكية الفكرية دولياً، تسهم المملكة بشكل فعال في المنظمات الدولية، كما تؤكد على أهمية التعاون الدولي من خلال الانضمام للمعاهدات الدولية، ويأتي «المؤتمر الدبلوماسي لمعاهدة قانون التصاميم»، كأحد جهود المملكة في هذا المجال.

الحضور الكريم، يمثل مشروع معاهدة قانون التصاميم الذي نعمل على اعتماده في هذا المؤتمر، خطوة محورية لتنظيم إبداع التصاميم من خلال تسهيل إجراءات تسجيلها، وتوحيد المتطلبات، مما يساهم في تمكين الدول من حماية إبداعات مصمميها، ونأمل أن يشهد هذا المؤتمر اتفاقاً تاريخياً على نص معاهدة الرياض للتصاميم، تجسيدا لتعاوننا الدولي، ودعماً لاستدامة الملكية الفكرية عالمياً.

وفي الختام، نؤكد اليوم على ضرورة العمل بروح التعاون لتحقيق معاهدة جديدة تدعم حماية التصاميم،

يوفر للأجيال القادمة بيئة داعمة للابتكار».

بناءً على إستراتيجية الاستلزام الحوارية، والسياق التداولي للنص، يتمحور مضمون الخطاب حول تجربة المملكة العربية السعودية الريادية في استثمار الإبداع الفكري لدعم الاقتصاد المعرفي، وذلك يُحلل تداولياً وفقاً للمحاور التالية:

تحقيق الملاءمة من خلال الإستراتيجيات الآتية:

1. الوضوح الدلالي؛ حيث استعمل المتحدث مصطلحات حقوقية من قبيل (تقنين، انتهاكات، معاهدات، التيسيس، آليات)، وهي مصطلحات ذات مداخل معجمية تنتمي للمعجم الحقوقي الدولي، ويعمل هذا الاختيار وسيطاً لإنتاج آثار معرفية فورية؛ فالمتلقي يمتلك معلومات قديمة تتكون من تمثيلات ذهنية عامة عن الحقوق، وما إن تُطرح هذه المصطلحات على هيئة معلومات جديدة ومحددة؛ تحدث عملية حوسبة ذهنية تؤدي إلى تعديل أو تحسين الافتراضات السابقة، وفق سياق إجرائي مقنن يجسد تمثيلات الحق في سياق الواقع. هذه الدقة المعجمية تقلص الجهد المعرفي المبذول في التأويل، وتمنع تشتت الذهن؛ مما يحقق مستوى الملاءمة بين قصد المتحدث وفهم السامع، ويمنح الخطاب دلالة تداولية قوية تبرز الحق بطريقة منطقية ومقنعة في التواصل مع الآخر الدولي.

2. الدمج بين الناحيتين الشرعية والقانونية؛ حيث استحضر المتحدث مفاهيم شرعية وضَمَّنَهَا سياقاً حقوقياً إجرائياً، مثل: (أحكام الشريعة الإسلامية، تحمي الإنسان، تحفظ الكرامة)، ودمجها مع مصطلحات قانونية، مثل: (عدم التمييز، السياسة العامة، التدابير، الحياة السياسية، المتفق عليها دولياً، الحق في الأمن...)، هذا الجمع ينتج معلومات جديدة تتفاعل مع المعلومات القديمة في ذهن المتلقي كونهما قد تفصل بين الدين والقانون؛ مما ينتج أثراً معرفياً يتمثل في تعديل وتحسين الصورة الذهنية تجاه الشريعة التي تراعي السياق الزماني والمكاني؛ بوصفها مرجعاً حقوقياً يجسد تمثيلات الحق في الواقع؛ وعليه فإن هذا المرجح يقلل الجهد المعرفي لدى المتلقي الدولي، وتوجيه حوسبته الذهنية من خلال تقديم مفهوم شامل يحقق ملاءمة عالية بين خصوصية المرجعية الحقوقية السعودية، والمعايير الدولية المتفق عليها؛ مما يمنح الخطاب دلالة تداولية ناجحة في إيصال الرسائل الممررة.

3. الدقة في انتقاء الملفوظات وبناءها الأسلوبية؛ فقد اعتمد المتحدث على الدقة والمباشرة، مثل: (منهج ثابت، التدابير المتخذة، قيم غربية، قدم المساواة، مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، وطن طموح، تمكين المرأة)، وهي بنى تعمل وسيطاً لإنتاج آثار معرفية ناتجة عن التعالق بين معلومات قديمة ومعلومات جديدة يطرحها الخطاب حول تمثيلات الحق في الواقع المعاش؛ مما يؤدي إلى حوسبة ذهنية تنفي الافتراضات المسبقة التي تربط الخصوصية الثقافية بتهميش الحقوق، وتحسين الذاكرة التصورية للمتلقى بربط حقوق الإنسان بالمنجز التنموي (الصحة، العمل، الأمن، حقوق المرأة والطفل، وذوي الإعاقة، والمسنين). إن هذا الوضوح المعجمي والأسلوبية يقلص الجهد المعرفي عبر تقديم نتائج استدلالية قريبة للتصور الذهني؛ وتكمن القيمة التداولية للخطاب في قدرته على تحقيق الملاءمة في السياق الدولي، وتوجيه الأذهان نحو أهداف المتحدث.

5- تمثيل الذات والآخر:

يُعد مفهوم تمثيل الذات والآخر محوراً رئيساً في فهم العمليات التواصلية في سياقها التداولي؛ إذ لا يتأسس الخطاب بمعزل عن

وأبعادها الفقهية، والصياغة القانونية بضوابطها النظامية؛ مما يجعله أداةً تداولية تضبط تأويل الملفوظات، وتحقيق الملاءمة الذهنية في الخطاب الدولي. وفي ضوء ذلك، نورد خطأً لمعالي الأستاذ عادل بن أحمد الجبير (وزير الخارجية آنذاك) أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف خلال الدورة السابعة والثلاثين (فبراير 2019)؛ لجعل معجمه الحقوقي مدخلاً لتأويل المقاصد السياقية المنوطة بخطابه: (وزارة الخارجية، 2019).

"السيد الرئيس، تشهد بلادي بقيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز -حفظهما الله- نقلة نوعية نحو التقدم والازدهار، من خلال التركيز على الإنسان والتنمية، وجعل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها منهجاً ثابتاً في جميع التدابير المتخذة. وتستند مبادئ حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحمي الإنسان وتحفظ كرامته بصرف النظر عن عرقه أو لونه أو جنسه، كما تستفيد المملكة من التجارب الإنسانية في تقنين حقوق الإنسان وتعزيزها، وتطوير آليات حمايتها ومعاينة منتهيكها.

ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، وما تبعه من معاهدات، مرت دول العالم بتجارب مختلفة في تطبيقها لتلك المبادئ والمعاهدات؛ وذلك بسبب الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الشعوب. ولذلك يجب أن نفرق بين مبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، والأمور الخلافية التي يروج لها البعض ومحاول فرضها؛ وفي هذا الإطار يلزمنا أن نخذر من محاولات زرع قيم غريبة على مجتمع ما بدعوى أنها من حقوق الإنسان. السيد الرئيس، تشرف المملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود -رحمه الله- بخدمة الحجاج والمعتمرين وتقديم جميع التسهيلات لهم دون تمييز والابتعاد عن التيسيس، واستطاعت أن تتعاطى باقتدار مع الأعداد المتزايدة من الحجاج والمعتمرين، وقدمت لهم كافة الخدمات، وتعاملت معهم على قدم المساواة.

السيد الرئيس، جاءت رؤية المملكة 2030 لتكون منهجاً يحدد السياسة العامة والبرامج والمبادرات، وتوظيف إمكانات المملكة في ثلاثة محاور تتلخص في: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. ويندرج تحت كل محور عدد من الأهداف التي لا تخلو من ارتباطها المباشر أو غير المباشر بحقوق الإنسان؛ ومن ذلك الحق في الأمن والصحة والعمل، وحقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة والمسنين، والحق في التنمية، وتعزيز المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وتكوين المؤسسات والجمعيات الأهلية ودعمها، وغير ذلك من الحقوق الأخرى. السيد الرئيس، يقف على عاتق مجلس حقوق الإنسان دور أساسي وجوهري في حماية وتعزيز حقوق الإنسان حول العالم، وإننا نؤكد على رفضنا لأي محاولات للتقليل من هذا الدور، وفي الوقت نفسه نؤيد أي إصلاح من شأنه أن يعزز كفاءة عمل مجلس حقوق الإنسان». بناءً على ما سبق؛ فإننا نلاحظ اعتماد المتحدث على المصطلحات الشرعية والقانونية لمداخلته المعجمية، وهو ما أسهم في

الوصفي والاكتفاء بنقل الوقائع إلى لغة الفعل الإنجازي؛ فلم يقف بالحديث عن «الإسلاموفوبيا» عند حدود التظلم التاريخي، بل استحال فعلاً كلامياً إجرائياً يهدف إلى ممارسة ضغط أخلاقي وسياسي على المنظمة الدولية. لقد نجح المرسل في نقل القضية من الدائرة الخاصة بالمسلمين إلى الدائرة العامة المرتبطة بالأمن الدولي؛ مستمراً في ذلك التمثيل الذهني للذات بوصفها حامياً للقيم الشرعية، وتمثيل الآخر بوصفه شريكاً مسؤولاً عن حماية الحق في اعتناق الدين، وتمثل القيم، والحفاظ عليها. وبذلك؛ فإن تمثالات الحق تجلت في الخطاب بوصفها أحقية وطنية لا تخضع للأجندات المتطرفة؛ حيث تحول الإقناع إلى ضرورة تشريعية تفرض على المرسل إليه اتخاذ مواقف وقرارات ملموسة إزاء تكريس الكراهية للدين الإسلامي، وتكمن القيمة التداولية في الانفتاح على حتمية التغيير، وإصلاح المسار الدولي.

• **كما يبرز الحجاج الإقناعي من خلال التحليل المنطقي** لأسباب الكراهية؛ إذ فكك المتحدث ظاهرة «الإسلاموفوبيا» بوصفها نتاجاً لثلاث مغالطات فكرية: الجهل بحقيقة الدين الإسلامي، والخطاب السياسي المتطرف، والتعميم الخاطي بناءً على تصرفات فئات معزولة. هذا التمثيل المنطقي للأزمة نقل الصراع من صدام ديني إلى مواجهة واعية؛ فإذا كانت الكراهية نتاج خوف من المعرفة؛ فإن الحل الإجرائي يكمن في إظهار الحقيقة عبر المنصات الدولية. وبذلك، استثمر المرسل المحاجة العقلية لانتزاع اعتراف الآخر بأن العداء للإسلام ليس موقفاً واعياً، بل هو جهل، وخلل فكري ومعرفي يقوّض المبادئ الإنسانية المشتركة، التي تمثل حقوقاً دولية، لا تقبل التجاوزات المحتقة؛ مما يحيلنا إلى دلالة تكمن في تمثّل الحق في المساواة، والحفاظ على الكرامة الإنسانية بوصفها حقاً عالمياً لا يقبل التجزئة.

• **يتجلى تمثيل الذات من خلال إبراز المعارف الحقيقية من** أهم مرجع إسلامي، وهو القرآن الكريم؛ ففي تضمينه لأية القرآنية: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} [سورة الحجرات: 13]؛ حيث نقلت الآية مستوى الخطاب لتصبح دليلاً حججياً على أن الذات الإسلامية تحمل مشروعاً إنسانياً عالمياً. وبذلك، يجلي الخطاب للآخر تمثل الحق في الدفاع عن المشترك الإنساني حين قرر أن القضية ليست مجرد قضية دينية، بل هي قضية إنسانية تحدد التعايش؛ إذ إن هذا الانتقال التداولي هو الذي مهد الطريق لتحويل الإقناع من قبول ذهني إلى ضرورة إجرائية تستوجب اتخاذ مواقف تدابير تنفيذية، وتكمن القيمة التداولية في تحويل النص الديني إلى مرجعية حقوقية تسنّ مبادئ وتشريعات دولية.

الخاتمة:

بناءً على ما سبق دراسته؛ فإن الخطاب الحقوقي السعودي الموجه للمنظمات الدولية يشكل مقاربةً لتمكين السيادة المعرفية من خلال الموازنة بين حداثته المنهج، وأصالته المرجعية؛ حيث نجح في تحويل «الحق» من مادة نظرية إلى إستراتيجية فاعلة تتحقق أهدافها باتباع آليات وأدوات إقناعية تعتمد على القوة، والوعي

تصورات ذهنية توجه عملية التواصل بفاعلية. إن سلوك المرسل إليه ينعكس على المرسل في بناء خطابه الإقناعي؛ إذ يراعي أحواله وظروفه ويستحضر معرفته وقدراته، كما لا ينسى ما يحيط به من أحداث اجتماعية وأحوال نفسية؛ فقد ينتج المرسل خطابه انطلاقاً من سلوك المرسل إليه. (الشهري، 2004، ص. 255) وسوف نتبع تمثالات الحق انطلاقاً من إستراتيجية تمثل الذات والآخر في الخطاب الذي ألقاه معالي الدكتور محمد العيسى (الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي) في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لمكافحة كراهية الإسلام (الإسلاموفوبيا)؛ حيث ورد فيه: (رابطة العالم الإسلامي، 2025)

«إن رهاب الإسلام يأتي في مقدمة النماذج المقلقة لتصاعد خطاب الكراهية وممارساته الخطرة، والذي ينشأ في غالب أحواله عن قلة أو انعدام المعرفة بالإسلام، وبخاصة الاعتماد على مصادر غير موثوقة أو متحيزة أو تحمل أجندة كارهة. كما ينشأ كذلك عن التأثير بالخطاب السياسي والشعبي المتطرف الذي يستغل رهاب الإسلام لكسب الدعم من خلال تزوير الحقائق في سياق ضعف أو انعدام القيم والأخلاق. وينشأ أيضاً نتيجة الحكم على الإسلام من خلال تصرفات فئات معزولة لا تمثل المسلمين وإنما تمثل نفسها، ولا صلة لها بحقيقة الإسلام، وهي توجه تطرفها العنيف والإرهابي للداخل الإسلامي مثل غيره، والواقع شاهد على ذلك. الحضور الكريم، بناهز المسلمون اليوم حوالي مليار نسمة يمثلون الصورة الحقيقية للإسلام، وهم يتفاعلون مع عالمهم بتنوعه الديني والإثني والحضاري، منطلقين من نداء الإسلام الداعي للتعارف الإنساني، وفي القرآن الكريم يقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} [سورة الحجرات: 13]. لقد أدت مشاعر وممارسات رهاب الإسلام إلى أضرار وجرائم ضد المسلمين لا تزال تمارس حتى اليوم، وذلك بتصاعد مقلق، ولديكم الإحصائيات الموثوقة التي تصلكم تقاريرها تباعاً، والتي تعكس حجم الإساءة للمسلمين من خلال رهاب الإسلام، هذا إضافة إلى عدد من حالات تهيش بعض المجتمعات المسلمة وعرقلة اندماجها أو منعها من الحصول على حقوقها الإنسانية. وبناءً عليه، نستطيع القول بأن رهاب الإسلام ليس مجرد قضية دينية، بل هو قضية إنسانية تحدد التعايش والسلام المجتمعي العالمي. ورهاب الإسلام ليس في تحليله المنطقي خوفاً من الإسلام، بل هو في الواقع خوف من المعرفة، خوف من الحقيقة، خوف من الاعتراف بأننا جميعاً بشر متساوون في الكرامة الإنسانية وحقوقها. عندما نتحدث من هذه المنصة الدولية، لا ندافع عن الإسلام فحسب، بل ندافع كذلك عن المبادئ الإنسانية التي تتفق عليها كمشتراكات تجمعنا مع تنوعنا كافة: العدالة، الكرامة، الاحترام، التسامح».

يبيّن المتحدث خطابه مستنداً إلى إستراتيجية الإقناع بوصفه أثراً استباقياً؛ فالتلفظ بالخطاب هنا ليس لعرض للحقائق، بل هو فعل تداولي يستهدف إحداث تغيير حقيقي في موقف المرسل إليه/ الأمم المتحدة نحو قرارات إجرائية ومواقف سياسية ملموسة.

• **في سياق التداولية، نرى أن الخطاب انتقل من لغة السرد**

انتقاء الإستراتيجيات والأدوات التداولية؛ مما يظهر مستوى ثقافياً عالياً للسياسيين السعوديين، ومواكبة للمتغيرات والمنهجيات التي يستوجبها الخطاب الدولي المعاصر؛ وهو ما أضفى على الأداء السعودي صبغة مؤسسية ذكية تتمثل في توخي الوعي الثقافي والتدالي للمتلقي الدولي، والمحافظة على الهوية الوطنية. يظهر الخطاب الحقوقي السعودي فعالية تواصلية تنبني على وعي لغوي بالنظريات النقدية الحديثة؛ إدراكاً لكون الخطابات السياسية خاضعة للقراءات والتأويلات المختلفة؛ وهو ما استدعى انتقاءً دقيقاً للإستراتيجيات التداولية لضمان وصول الرسالة الحقوقية بوضوح، وتحسينها من الانحراف الدلالي لدى المتلقي الدولي.

وبناءً على نتائج الدراسة، أوصي بما يلي:

1. لإفادة من الحسم التداولي لتفعيل إستراتيجية دبلوماسية تستنطق روح المبادرة في الخطابات؛ بمهدف تكريس النموذج السعودي الحقوقي بوصفه مرجعية عالمية تجمع بين أصالة المرجع، وحداثة الإجراء.
2. تحديث المعاجم الحقوقية السعودية وتطوير مساردها التداولية بما يواكب القضايا الدولية والشأن الوطني الداخلي؛ لتهيئة الخطاب الدبلوماسي بقوة تأثيرية وإقناعية، وثقافة مواكبة لا تترك غترات في الوعي بالمتغيرات.
3. توظيف الأدوات اللسانية التداولية (كالأفعال الإنجازية والاستلزام الحواري)؛ لتعزيز المهارات الأدائية للخطاب، والارتقاء بالالتزام الحقوقي إلى مستوى القوة الأخلاقية والسيادية؛ بما يبرز ريادة المملكة في تطوير المنظومة الحقوقية العلمية.
4. العناية بالدراسات التكاملية (اللسانية والقانونية والسياسية) في بعدها السيادي المعرفي؛ لتعميق الوعي الثقافي والتدالي لدى القائمين على القرار الحقوقي؛ مما يساهم في تنقية صورة الذات السعودية، وتعزيز حضورها في الوعي الجمعي الدولي.
5. إعداد برامج لتأهيل الدبلوماسيين ترتكز على مهارات التحليل التداولي؛ لتمكينهم من أدوات الإقناع والحجاج المحققة للتوازن بين متطلبات الخطاب الدولي والحفاظ على الثوابت الوطنية والشرعية.
6. تأسيس «مدونة رقمية للخطاب الحقوقي السعودي» بنية تحتية معرفية تخضع للتحليل اللساني المستمر؛ بمهدف خلق بيئة إبداعية تحافظ على أصول معرفية مستدامة، وتوجه النظام الحقوقي اتساقاً مع «رؤية المملكة 2030» القائمة على التحديث والاستفادة من عوامل الثقافة والتحليل التداولي؛ مما يعزز حضور المملكة في واجهة صنع القرار العالمي.

المراجع

الثقافي والتدالي. لقد أثبتت الدراسة من خلال مجموع الخطابات الحقوقية المنتقاة بالدراسة والتحليل أن الثقافة السعودية ببعدها الشرعي والتنظيمي القانوني تتوخى تأسيس بيئة ابتكارية محمية قانونياً ومستدامة اقتصادياً؛ وذلك عبر الموازنة بين مرونة الشريعة في مواكبة المتغيرات الزمانية، وبين حداثة الأنظمة التي تحول المنتج الإبداعي إلى بيئة استثمارية مُمكنة، وهو ما يعكس قصدية المملكة في تقديم نموذج حقوقي يتجاوز القوالب النمطية؛ ليفرض حسماً تداولياً يجمع بين الأصالة المرجعية والسيادة المعرفية في المنظومة الدولية. ليس ذلك فحسب؛ بل إن التجربة الحقوقية السعودية تقدم التزامها تجاه القوانين الدولية بوصفه قوة أخلاقية وإلزامية؛ مبرهنةً على دورها الفاعل في تحديث الأنظمة العلمية وتطويرها بما يتلاءم مع مستجدات العصر؛ مما يثبت حضور المملكة العربية السعودية في المحافل الدولية بوصفها شريكاً أصيلاً في صنع القرار الحقوقي العالمي.

وفي ضوء ذلك؛ فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. اعتمد الخطاب الحقوقي السعودي على أفعال كلامية إنجازية تجاوزت مجرد الإخبار إلى التأثير والإلزام؛ مما رسّخ صورة المملكة بصفتها جهة تنفيذية حامية للحقوق، ولا تكتفي بالتنظير القانوني.
2. استثمر الخطاب إستراتيجية الافتراض المسبق لخلق قوة حجاجية وإقناعية تُبنى على أرضية مشتركة مع المتلقي الدولي، عبر تقديم الحقوق بوصفها حقائق مسلماً بها؛ مما جعل المطالب الوطنية استحقاقاً شرعياً لا يقبل الجدل، وهو ما هَيَّأَ لتلقي المطالب الحقوقية وفقاً لتأثير إقناعي استناداً إلى حقيقة الوضع الراهن.
3. أحدثت إستراتيجية الاستلزام الحواري انزياحاً دلالياً عن الأطر اللغوية النمطية من خلال مراعاة مسلمات الكم، والكيف، والملاءمة، والجهة؛ وذلك شكلاً أبعاداً استلزامية تجاوزت الوعظ التقليدي نحو صياغة موثوقة حقوقية سيادية؛ مكنت تلقي المطالب وفقاً لتأثير إقناعي يرتكز على الحسم التداولي الذي يدمج بين الحق الوطني والشرعية الدولية؛ محولاً الخطاب إلى ضرورة قانونية ملزمة.
4. أحدث المعجم الحقوقي المنتقى تحولاً جذرياً في لغة الخطاب الحقوقي السعودي؛ حيث استبدلت الأطر الوعظية ببنى معجمية مؤسسية، أحدثت أثراً معرفياً وجّه المتلقي الدولي نحو استيعاب الحقوق بوصفها ممارسات قانونية ومحمية؛ مما عزز من مصداقية الخطاب من خلال دمج بين القوة التنفيذية، والالتزام الأخلاقي.
5. مكنت إستراتيجية «تمثيل الآخر» في الخطاب السعودي من إعادة صياغة «صورة الذات»؛ إذ انتقل الخطاب من موقف الدفاع إلى موقع الشريك الإستراتيجي والمبادر في تطوير الأنظمة الدولية؛ مما جعل الآخر في دائرة المسؤولية التشاركية، وأدى إلى حسم تداولي عزز من فعالية التواصل، وحول الإقناع إلى استحقاق قانوني ملزم.
6. تبرز القوة الحجاجية في الخطاب السعودي من خلال دقة

هيئة حقوق الإنسان. (2024). *البيان الافتتاحي للمملكة العربية السعودية في الدورة التاسعة والثمانين للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيادو)*. الأمم المتحدة، لجان المعاهدات.

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، منظمة التعاون الإسلامي. (2026). خطاب الدكتور هادي اليامي في الدورة الحادية والستين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، جنيف [فيديو]. YouTube. <https://youtu.be/yxb2R0aCdis>

السعيد، ضياء ربحان. (د.ت.). *مفهوم التمثلات في النقد الأدبي*. جامعة كربلاء. <https://cohe.uokerbala.edu.iq/wp>

Ghaytas, M. F. M. (2015). Al-khitabah wa-al-tadawuliyyah nahw adah ijra'iyah li-talaqqi al-nass al-khitabi (in Arabic). *Majallat al-Dirayah*, 15(8), 105–208.

Madaqan, H. (2011). Al-muqarabah al-tadawuliyyah: Al-mustalah wa-al-manhaj (in Arabic). *Majallat Maqalid*, (2), 9–16..

الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان. (2022). كلمة المملكة في الدورة السادسة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان. UN Web TV. <https://webtv.un.org/en/asset/k1w/k1wx6025>

الأمم المتحدة. (د.ت.). *حقوق الإنسان*. www.sptth-namuh/seussi-labolg/ra/gro.nu.ssthgir

البشر، محمد بن سعود. (2008). *مقدمة في الاتصال السياسي* (ط. 2). مكتبة العبيكان.

الجيلالي، دلاش. (2991). *مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها*. ديوان المطبوعات الجامعية.

الحزرجي، ثامر كامل. (2009). *العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات*. دار مجدلوي للنشر والتوزيع.

رابطة العالم الإسلامي. (2025). *كلمة الأمين العام للرابعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك* [فيديو]. Vimeo. <https://vimeo.com/1066189660>

صحراوي، مسعود. (2005). *التداولية عند العلماء العرب*. دار الطليعة.

صحراوي، مسعود. (2005). *التداولية عند العلماء العرب*. دار الطليعة.

غيطاس، منى فهمي محمد. (2015). *الخطابة والتداولية نحو أداة إجرائية لتلقي النص الخطابي*. مجلة الدرعية، 51(8)، 501–802.

كانظ، إيمانويل. (1988). *نقد العقل المحض* (موسى وهبة، مترجم). مركز الإنماء القومي.

مدقن، هاجر. (2011). *المقاربة التداولية: المصطلح والمنهج*. مجلة مقاليد، (2)، 9–16.

وزارة الخارجية السعودية. (2024). *كلمة المملكة في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك*.

وزارة الخارجية السعودية. (2019). *كلمة المملكة في الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف*.

المرسى، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده. (1996). *كتاب المخصص* (خليل إبراهيم جفال، محقق؛ ج. 3). دار إحياء التراث العربي.

الهوراري، أحمد. (2011). *التصور القانوني والشرعي للحق*. مركز الإعلام الأمني.

هيئة حقوق الإنسان. (2018). خطاب معالي الدكتور بندر العيبان في الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف [فيديو]. YouTube. <https://youtu.be/EHrBTDXIFn0>

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published
by University of Ha'il



Ninth Year, Issue 31
Volume 3, September 2026